التنافس الاقتصادي الايراني ـ التركي في العراق منذ عام 2003

د. فيان هادي عبد (*)
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

د. رندا طلال حسن (**)
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

المقدمة :

يعتبر العام 2003 نقطة تحول جوهرية في تاريخ العراق، حيث شهد البلد تغيرات سياسية واقتصادية جذرية بعد الاحتلال الأمريكي. تلك الأحداث أثرت بشكل كبير على العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وتسببت في إحداث فراغ جيوسياسي أتاح للقوى الإقليمية فرصة لتعزيز نفوذها، وبين هذه القوى تبرز إيران وتركيا بوصفهما دولتين تمتلكان مصالح استراتيجية كبيرة في العراق.

يتنافس البلدان في العديد من القطاعات الاقتصادية في العراق، حيث تسعى كل من إيران وتركيا لتعزيز وجودها ونفوذها في هذا البلد الاستراتيجي. تمثل التجارة بين البلدين والعراق عمودًا فقريًا في العلاقات الثلاثية، بينما تعمل الاستثمارات الضخمة على بناء روابط اقتصادية أقوى وأعمق. فضلا عن ذلك، تشكل مجالات الطاقة والبنية التحتية والصناعات الخدمية مجالات تنافس حيوية تشهد منافسة مستمرة بين البلدين.

شهد هذا التنافس تقلبات عبر السنوات، حيث تأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، وترتبط بالسياسات والظروف الاقتصادية والأمنية في العراق، بالإضافة إلى العوامل العالمية مثل العقوبات الدولية وتطورات الأسواق العالمية. ومع ذلك، فإن هذا التنافس قد يفتح الباب أمام فرص للتعاون بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الاقتصادية الكبرى في العراق التي تتطلب جهودًا مشتركة للنجاح.

إن مسألة التنافس الاقتصادي بين إيران وتركيا في العراق تمثل محورًا مهمًا يجب دراسته وتحليله بعناية. فهذا التنافس يتسبب في تأثيرات واسعة النطاق على العلاقات الثنائية بين البلدين وعلى الاقتصاد العراقي بشكل عام، ولذا فإن هذا البحث سيسعى إلى فهم عمق هذا التنافس وتحليل تأثيراته المتباينة، بالإضافة إلى اقتراح سيناريوهات مستقبلية للتعاون وإدارة التنافس بين الطرفين.

١- اهمية البحث :

ان اهمية البحث تنبعث من الاهمية الاستراتيجية التي تحظى بها كل من تركيا وايران وانعكاس هذه الاهمية بشكل عام على الدول العربية والعراق بشكل خاص، كما تكمن اهمية الدراسة في تصاعد الدور بين التركي و الايراني في المنطقة وسعي كل دولة الى فرض مشروعها الخاص وتحقيق اكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية على حساب الاخرى، موظفة كل ما تمتلكه من ادوات القوة السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية وصولا الى الجانب العقائدي من اجل فرض هيمنتها على هذه المنطقة ذات الاهمية الاستراتيجية بما تمتلكه من ثروات اقتصادية ومصادر للطاقة في الخليج العربي، حيث شهدت المتغيرات الجيوسياسية في المنطقة تصاعدا في الادوار الاقليمية لكل من تركيا وايران، هذا الفرض يشير إلى اقتراب التأثير المتزايد من المنطقة المركزية في المجال الجيوسياسي الإسلامي، مما يؤدي إلى تشكيل واقع جديد.

٢- اشكالية البحث :

تتركز اشكالية البحث في ان هناك العديد من نقاط التقارب والتنافر ما بين تركيا و ايران، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال السياسة الخارجية لكل منهما تجاه دول الجوار الاقليمي والتي اتسمت بالتباين و التذبذب احياناً، فضلاً عن ضبابية المشهد حيث يلاحظ ارتفاع مؤشر الفاعلية التركي في المنطقة مدعوما بتأييد القوى الدولية الفواعل الاقليمية وتارة اخرى يلاحظ بروز الجانب الايراني، أي ان الساحة الاقليمية تمتاز بعدم استقرار القوى فيها، فضلا عن توافق الطرفين في قضايا معينه مثل موقف البلدين الرافض لقيام دولة كردية فضلا عن العلاقات الاقتصادية الايجابية بينهما.

٣- فرضية البحث :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان ثمة علاقة تربط ما بين تركيا وايران تتسم بالتنافس بكل ما ينطوي عليها من ابعاد واحتمالات، فضلاً عن ان حدود هذه العلاقة لا تقف عند البلدين بل تتعداهما الى ابعاد اقليمية ودولية بالغة الحساسية والاهمية وهو الامر الذي ادى الى ان لا يكون التنافس بمعزل عن تأثيرات خطيرة للدول الكبرى، بالمقابل فأن ظروف

---

*) تدريسية في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية / كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

*) تدريسية في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية / كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

التنافس تدفع الدولتين الى القرارات المتسمة بالحكمة والموضوعية وبرؤية بعيدة المدى تجنباً عن اتخاذ الكثير من السياسات لانحدار العلاقة التنافسية بينهما الى ابعاد صراعية في بيئة شديدة التعقيد.

٤- هيكلية البحث :

تتوزع هيكلية البحث فضلا عن المقدمة و الخاتمة وثلاث محاور يشمل كالاتي :-

المحور الاول : _ المجالات الاقتصادية للتنافس التركي _ الايراني في العراق منذ عام 2003.

المحور الثاني: _ الأبعاد الاقتصادية للتنافس التركي _الايراني في العراق منذ عام 2003.

المحور الثالث : _ الاحتمالات والرؤى المستقبلية للتنافس الاقتصادي الايراني _ التركي في العراق

المحور الاول :

المجالات الاقتصادية للتنافس الايراني_ التركي في العراق منذ عام 2003

يُعد العراق من البلدان الشرق اوسطية ذات الأهمية كبيرة في الادراك (الايراني- التركي) بسبب المقومات التي يمتلكاها فالقرب الجغرافي والموارد الاقتصادية والبشرية والعسكرية, مكنته من ان يصبح احدى القوى الفاعلة في الاقليم وعنصراً اساساً في تقرير التوازنات الاقليمي ويمتلك العراق اقتصاديا، مجموعة من العناصر الايجابية المؤثرة والمتمثلة بخصائص الاقتصاد العراقي وقدراته في الإطار الإقليمي، وينبع ذلك من خصائص حجم الاحتياطي النفطي الذي يمتلكه، حيث تشير الارقام الى ان العراق، يمتلك احتياطيا نفطيا مؤكدا يبلغ حوالي (١١٥) مليار برميل وفقا لمجلة النفط والغاز (OIL GAS JOURNAL) في كانون الأول/٢٠٠٢.

لذلك جاء المرتبة الثالثة عالميا بعد السعودية وفنزويلا، من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد، وتتفاوت التخمينات حول قدرات العراق النفطية المستقبلية بشكل كبير، ان ٩٠% من مساحة البلاد لم يتم مسحها بعد وحسب معهد بيكر لدراسة الطاقة العالمية، فأن هذا الاحتياط قد يصل الى حدود (٢١٥) مليار برميل اذا ما تمت عمليات البحث والتنقيب في منطقة الصحراء الغربية.

فالعراق من الدول ذات الاهمية الاقتصادية الكبرى بما لديه من موارد اقتصادية، وفي مقدمتها النفط الذي يعد السلعة الاستراتيجية الاولى بالنسبة للدول الصناعية، فالعالم الصناعي يدرك اهمية هذه السلعة والندرة التي تتمتع بها، وبالأخص مع زيادة الطلب على النفط في العالم.

يقابله نضوب هذه السلعة في كثير من مناطق العالم، كما ان النمو الاقتصادي المطرد، ممكن فقط مع التوصل الى نفط وفير ورخيص، اذ تعد احتياطات النفط هي المفتاح لتحقيق التنمية، فضلاً عن ذلك نشرت ادارة معلومات الطاقة في نيسان من العام ٢٠٠٤ (Information AdministrationEnergy) توقعاتها الخاصة بحجم انتاج منطقة الشرق الاوسط من النفط للسنوات العشرين القادمة وتوقعت ان العراق سوف يكون ثاني بلد في العالم من حيث الانتاج بعد السعودية.

١- المجالات الاقتصادية التركية في العراق :

سعت تركيا الى تنمية وتعزيز التعاون الاقتصادية مع العراق.لاسيما بعد عام ٢٠٠٣, من خلال اعتمادها نهجا قد يكون أكثر استدامة بتبنيها القوة الناعمة والتي تعني تحقيق النفوذ من خلال الثقافة و التعليم و التجارة, وهذا ما أكده القنصل التركي في أربيل بقوله "لا يحاول أحد أن يستحوذ فجأة على العراق او جزء منه لكن نحاول أن نحقق تكاملا مع هذه الدولة، الطرق وخطوط السك الحديدية والمطارات والنفط وأنابيب الغاز..) سيكون هناك تدفق من المواطنين والبضائع بين جانبي الحدود، إذ تعبر آلاف شاحنة تحمل (مواد بناء تركية و ملابس و أثاث و أغذية وغيرها.) و كل شيء يمكن أن يعرض في الاسواق العراقية إذ هناك آلاف الشركات التركية العاملة في العراق".[1]

وهذا يعكس حجم التبادل التجاري بين الدولتين الذي وصل الى (8) مليار دولار عام (2007) و يتوقع بعض المسؤولين الاتراك ,أن يصبح العراق خلال العامين أو الثلاثة القادمة ,أكبر سوق أمام الصادرات التركية لاسيما في مجال الطاقةونقل والاستثمارات والبناء والمواد الغذائية فالأسواق العراقية باتت تشكل جزء هاماً في الإدراك الاقتصادي

1() خالد عدنان صاحب, التنافس الايراني التركي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥، ص ٤٤.

المستقبلي, فضلا عن ذلك تم انشاء "مجلس التعاون الاستراتيجي"(*). بين تركيا والعراق يهدف الى زيادة التعاون بين البلدين، لذا استمرت تركيا وعبر حكومة (حزب العدالة والتنمية) التعامل مع الملف الاقتصادي مع العراق وبنجاح , ومن ابرز مؤشرات النجاح زيادة الناتج القومي الاجمالي.

تركيا و كما معروف دولة مجاورة للعراق وترتبط معه بالعديد من القضايا, وبعد سقوط النظام في العراق في التاسع من نيسان العام ٢٠٠٣، حاولت تركيا الاستجابة لفكرة ارسال قوات عسكرية الى العراق لحفظ الامن وتأمين الاستقرار وذلك في اواسط شهر ايلول من العام ٢٠٠٣،والتي اقترحها عدد من المسؤولين الامريكيين , وقد اقترن ذلك بشروط تركية من ابرزها [1]:

1. الحفاظ على وحدة العراق وسيادته.
٢. نزع سلاح الميليشيات العراقية وقوات البيشمركة العراقية.
٣. وضع ميزانية موحدة للعراق.
٤. منع ظهور نظام فيدرالي.
٥. تمتع التركمان بحقوقهم القومية ومنها

الاقليات وتظهر لنا مشكلتين وهما [2]:

المشكلة الكردية : وهي مشكلة تفاقمت منذ تأسيس الدولتين العراقية والتركية على أسس قومية , وشعر معهما الكورد انه غبنت فيها حقوق الكورد في تأسيس كيان قومي بموجب اتفاق أو معاهدة سيفر عام 1920 للدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى , وأكد الحلفاء ضمان حق الكورد بالتمتع بالحكم الذاتي تمهيداً لاقامه دولتهم المستقلة بعد سنة واحدة من ابلاغ الحلفاء عصبة الأمم المتحدة برغبة الاكراد بإقامة دولة , الا ان الحلفاء عادوا واقروا معاهدة جديدة وهي معاهدة لوزان عام 1923 تجاهلوا فيها أي اشاره لحقوق الكورد القومية.

الاقليات التركمانية : التركمان هم مجموعة أثنية قدمت من أسيا الوسطى واستوطنت ارض العراق ودول اخرى , وهم يرتبطون مع الأتراك بروابط منها الاثنية واللغة, ونظهر تركيا خطابا سياسياً بحماية الاقلية التركمانية في العراق, خاصة بعد عام 2003, وحاولت تركيا ضمان وجود سياسي لهذه المجموعة في العملية السياسية, ومنع الكورد من السيطرة على مدينة كركوك لأنها تمثل في نظر تركيا مدينة ذات هوية تركمانية.

المياه : وجوهر هذه المشكلة يكمن في أن عائدات نهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا , وانهما مسؤولين عن توفير نحو (50%) من احتياجات العراق المائية, وهذه العائدات , وهذه العائدات في تناقص مستمر بسبب المشاريع التركية على النهرين.

---

*) وقع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي مع نظيره التركي رجب طيب اردوغان في بغداد في 10/7/2008 اتفاقية ثنائية لتشكيل " المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين الذي سيكون برئاستهم وتنص بنود الاتفاقية على أن يلتقي رئيس وزراء البلدين مرة واحدة كل سنة على اقل تقدير فضلا عن لقاءات دورية بين عدد من وزراء البلدين , وقد جاء نص الإعلان السياسي المشترك على انه " تتسم العلاقة بين جمهورية العراق والجمهورية التركية بوجود روابط اجتماعية وتاريخية وعلاقات حسن الجوار المشتركة ويتقاسم البلدان ذات الأفكار حول الأهداف الإقليمية للترويج للسلام والاستقرار والحرية والازدهار وتطوير آلية الحوار لزيادة التعاون والتنسيق الاقتصادي , وتتضمن هذه الشراكة الاستراتيجية مجالا واسعا من القضايا وخاصة في مجال التعاون السياسي والاقتصادي والطاقة والمياه والثقافة والتعاون الأمني والعسكري... لمزيد من التفاصيل ينظر إلى : المالكي و اردوغان يترأسان المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا , متوفر على الرابط الآتي : https://www.france24.com/ar/

1() نظير سامي عبد الواحد البلداوي, العلاقات الامريكية التركية ما بعد 2011 وانعكاساتها على الاحداث في العراق وسوريا , دار امجد للنشر والتوزيع , ط1 , الاردن, 2020 , ص 123.

2() – عايدة العلي سري الدين , الدور التركي في رسم خارطة الشرق الاوسط الجديد, (الدار العربية للعلوم ناشرون, لبنان, 2017 , ص 301).

التجارة والطاقة : تتمثل التجارة احد اهم مضامين علاقات تركيا الخارجية مع العراق, حجم التجارة بين البلدين ارتفع من مستوى (1.2) مليار دولار عام 2003, الى نحو (8.5) مليار دولار عام 2010 والى نحو (14.4) مليار دولار عام 2014, وأهمية التجارة لتركيا تتمثل بأنها أداة تنشيط الاقتصاد التركي. والى جانب التجارة هناك تجارة الطاقة, وتتمثل بتزويد العراق الجانب التركي بجزء من احتياجاته للطاقة , وكان العراق قبل عام 1990 المزود الرئيس لتركيا من الطاقة, والجانب الاخر من هذه التجارة هو حصول تركيا على رسوم ترانزيت لقاء مرور النفط العراقي عبر الاراضي التركية ووصولاً الى مياه البحر المتوسط.

مشكلة ولاية الموصل : وهي مشكلة تعود إلى عام 1918 عندما أعلن توقف الحرب بين الدولتين العثمانية والبريطانية وكانت القوات البريطانية لم تدخل ولاية الموصل بعد , ثم دخلتها بعد الهدنة , وطالبت بها تركيا عام 1923, وساومت بريطانيا العراق على الاتفاقية مقابل توقيع الاتفاقية العراقية البريطانية , وعندما وقع العراق على الاتفاقية مقابل الدعم البريطاني لضم الولاية للعراق. ورغم اعتراف تركيا بمخططات الترسيم لضم جزء من الولاية للعراق عام 1927 الا انه مازال الأتراك يرون أن الولاية بأكملها تتبع الى تركيا ()[1].

٢- المجالات الاقتصادية الايرانية في العراق :

يحكم الدور الايراني في العراق عدة ثوابت سياسية واقتصادية و يرجع ذلك لأهمية الموقع الجغرافي للعراق بعده الدولة العربية الوحيدة التي ترتبط بأطول حدود جغرافية مع ايران والعلاقات التاريخية على عدة مستويات اهمها الثقافية والاقتصادية، ويعد عام ٢٠٠٣ من اهم الاعوام التي ساهمت في توجيه الدور الايراني في العراق وتحديد اتجاهاته و مستوى قوته حيث تحول العراق الى دولة تعيش حالة من الفوضى الداخلية تسبب في انعدام الامن مما ساهم و بشكل كبير بان تكون ايران فاعل كبير في العراق.

شهد الموقف الايراني منذ عام ٢٠٠٣ نوعاً من الاستقرار الرسمي على مطلب اساسي هو جلاء القوات الامريكية و القوات الحليفة لها عن كامل الاراضي العراقية، أذ أن الرؤية الايرانية لاحتلال الولايات المتحدة للعراق لم تنفصل عن تصورها العام للهيمنة الامريكية على دول الشرق الاوسط بالإجمال, وان العراق بمثابة نقطة مركزية لأي تنافس استراتيجي ما بين ايران و تركيا، حيث سعت ايران لفرض اراداتها السياسية على العراق و توسيع نفوذها في المنطقة وعلى الرغم من انها لم تستطيع تحقيق نجاح كامل الا انها حصلت على عمق استراتيجي في العراق وذلك من خلال اتباع ايران جملة من السياسات اهمها()[2] :

الاعتراف بالحكومة الانتقالية في العراق، رغم انها تعد العراق دولة محتلة من قوات اجنبية، وان ما يصدر من المحتل من وجهة نظرها غير مقبول، ان لم يكن غير مشروع

الحرص على عدم التورط في اي سياسة يمكن ان يفهم منها ان ايران تقف ضد الوحدة الوطنية للعراق.

حرصت ايران على توطيد علاقاتها مع المراجع الدينية في العراق، في سبيل تحقيق رغبة تقوم على اساس عدم تأسيس دولة علمانية في العراق تدخر قدراً كافياً من العداء لمنهجها الاسلامي.

تنشيط سياسة خارجية فعالة تجاه دول الجوار تحاول تبرأة نفسها من الاتهامات التي وجهت لها بشأن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، من خلال عقد المؤتمرات والاجتماعات والزيارات التنسيقية مع دول الجوار من اجل تحقيق الاستقرار في العراق، فعلى سبيل المثال بادرت الخارجية الايرانية الى عقد اكبر مؤتمر اقتصادي مشترك مع الوزراء العراقيين والتجار في طهران حيث ضم اكثر من ٤٠٠ شخص عراقي بين مسؤول وتاجر ()[3].

قيام وزير الخارجية الايراني في ٣ كانون الثاني عام ٢٠٠٤ بزيارة رسمية الى سوريا للتنسيق معها ومع تركيا فيما يخص العراق، وادراكه (ايران - تركيا) اهمية انهاء الاحتلال ونقل السلطة الى الشعب العراقي، وتم الاتفاق على عدة نقاط من بينها الحفاظ على وحدة العراق وعدم تأسيس كيان كردي فيه.

إن مستقبل الاستراتيجية الإيرانية في العراق، مرتبط بعاملين الاستراتيجية الإيرانية في العراق تعيش حالة من التفاعل ومتغيرات داخلية ومؤثرات خارجية، الشديد مع مشروع العالمي الأمريكي، ان العراق اليوم يمثل نقطة ارتكاز لكل من

1() – نظير سامي عبد الواحد البلداوي , مصدر سبق ذكره , ص 125.

2()– جهاد عوده , جدل الحرب والاحلاف في صناعة الشرق الاوسط الجديد, (المكتب العربي للمعارف , ط1, مصر, 2019, ص 145).

3() – جبار فريحعباس, الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى تداعياته الاستراتيجية وانعكاساته الاقليمية (مشورات زين الحقوقية, بيروت, ط1, 2018, ص 123).

المشروع الإقليمي لإيران لهدفها في سيادة المنطقة الإقليمية المحيط ة بها، ومشروع الولايات المتحدة الذي يتمثل في القيادة العالمية لها والذي يعد تأمين مصالحها في ما يعرف "بقوس حيويا وأساسيا لتحقيق المصالح الأمريكية" الممتد من منطقة الخليج إلى حوض بحر قزوين أمر هيمنتها العالمية أو ما يسمى الآن القيادة الأمريكية العالمية ()[1].

إيران وتركيا يهمّهما الحصول على نفط العراق بوسائل مشروعة أو غير مشروعة وقد نشطت عمليات تهريب تتهم الحكومة العراقية إقليم كردستان بالتغطية عليها، مثلما هناك نشاط واسع للاتجار بالبشر يجد من العراق ممراً ومقرًّا له، وتبقى مشاكل المياه بين العراق وتركيا بسبب مشروع الغاب التركي وبناء سدود عملاقة تلك التي أثّرت على حوضي نهري دجلة والفرات وعلى منسوب ما يصل إلى العراق، وكذلك تبرز مشكلة المياه مع إيران كجزء من مخلّفات حرب الخليج وموضوع شط العرب، وأيضاً بسبب نهر كارون الذي جرى استغلاله إيرانياً بما يتعارض مع القوانين الدولية، خصوصاً شح وصول المياه العذبة إلى شط العرب.

يعود سبب الخلاف بين إيران وتركيا في العراق لاعتبارات "توازن القوى" وسعي البلدين إلى "نفوذ أكبر" في المنطقة، بالتوازي مع "سباق اقتصادي محتدم"، وفق تحليل نشرته مجلة "ناشيونال إنترست". إن طهران تشعر بالقلق بشكل خاص من أن أنقرة التي قد تستخدم حملتها المناهضة للأكراد لتأسيس وجود عسكري طويل الأمد في سنجار، كما فعلت سابقا في شمال سوريا ومحافظة دهوك العراقية. وبالنظر إلى أن العراق وسوريا، المكونان الرئيسيان " لعمقها الاستراتيجي" فإن إيران لديها "مقاربة صفرية لهذه الدول"، وهذا يعني أن طهران غير راغبة في الأساس في مشاركة مجال نفوذها الاستراتيجي المتصور مع الخصوم.

إلى ذلك، تعد تركيا أيضا، المنافس الاقتصادي الرئيسي لإيران في السوق العراقية، ففي عام 2019، صدّرت تركيا ما قيمته 10.2 مليار دولار من البضائع إلى العراق، متجاوزة بشكل طفيف صادرات إيران البالغة 9.6 مليار دولار خلال نفس الفترة. كما استثمرت الشركات التركية حوالي 25 مليار دولار في 900 مشروع إنشائي وبنية تحتية - بما في ذلك الطاقة والمياه والصناعات البتروكيماوية - في مدن عراقية مختلفة. وهناك أيضا منافسة متزايدة بين طهران وأنقرة في إنتاج الكهرباء في العراق، والتي كانت تهيمن عليها الشركات الإيرانية في السابق ()[2].

إلى جانب ذلك، تعتبر تركيا موقعها الجغرافي عند مفترق طرق أوروبا الشرقية وغرب آسيا ميزة جغرافية اقتصادية فريدة، وتسعى بشكل متزايد إلى احتكار طرق العبور في المناطق المجاورة.

وعلى الرغم من أن القوتين الإقليميتين غير العربيتين حاولتا تاريخيا تحديد مصالحهما ومناطق نفوذهما في العالم العربي بطريقة تتجنب الاحتكاك والتنافس المباشر، لكن في أعقاب تصاعد المشاعر المعادية لإيران في العراق واغتيال جنرال الحرس الثوري، قاسم سليماني، ربما يكون القادة الأتراك قد خلصوا إلى أن الوقت قد حان لدحر النفوذ الإيراني في العراق واستعادة ما يعتبرونه دورا تاريخيا لتركيا في هذا البلد. مع أن تركيا لا تسعى إلى مواجهة مع إيران في العراق، إلا أنها تتطلع إلى تعزيز نفوذها الاستراتيجي على جيرانها الجنوبيين على المدى الطويل. لكن مسار التنافس الحالي، ينطوي على مخاطر حدوث صدام غير مرغوب فيه، لأن المقاربات الإيرانية والتركية الصارمة تجاه مناطق نفوذهما الفعلية أو المتصورة، يمكن أن تؤدي بسهولة إلى التصعيد، إذا قرر أحد الطرفين تحدي مصالح الطرف الآخر()[3].

المحور الثاني

الأبعاد الاقتصادية للتنافس الايراني - التركي في العراق منذ عام 2003

رغم أن تركيا وإيران قوتان إقليميتان، تتنافسان، منذ فترة، على النفوذ في دول كثيرة مجاورة التي تعتبرانها حديقة خلفية لهما، إلاّ أن هذا التنافس ظل تحت السيطرة، ولم يتحوّل إلى أزمة في العلاقات. لكنّ الاندفاعة التركية الجديدة في

1() – حسين حافظ وهيب , العراق ودول الجوار دراسة في الفاعلين التركي والايراني , (دراسات دولية , العدد الثالث والثلاثون , جامعة بغداد , ص 45).

2() – صراع النفوذ.. لماذا تتنافس تركيا وإيران على العراق, الحرة / ترجمات – واشنطن

14 مارس 2021.

https://www.alhurra.com/iraq/2021/03/14/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-

3() – هدى رؤف , التنافس التركي الإيراني وتفاهمات المصلحة , 2020 ,
https://www.independentarabia.com/node/141186/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%

الحرب على حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري الوحدات الكردية إلى جانب الانعطاف الإقليمي في علاقات تركيا أخيرا

لقد برزت على مستوى السياسة الخارجية مواقف تركية متفرقة وجزئية تداخلت وتراكمت مع الوقت [1].

١. حوار مع دول جوار العراق يتوسع ليضم الحكومة العراقية نفسها، وذلك لتحسين الادارة المستقرة للازمة العراقية على نطاق الشرق الاوسط.

٢. التخلي عن المقاربة (الامنية) الضيقة ازاء العراق، والتي كانت تركز في قضيتي :

كردستان العراق وكركوك، وانتهاج مقاربة سياسية تقوم على استراتيجية التوازن.

٣.علاقات حسنة بعدد الاطراف والشخصيات العراقية تتوسع لتشمل اطراف اخرى، مثل الاحزاب الكردية.

٤.الابتعاد قليلا عن سياسة تتسم بمشاغل اثنية ازاء التركمان العراقيين، خصوصاً بعدما تبين ان اعتبارات وطنية تحرك هؤلاء التركمان، اذ إن التركيز الاستثنائي في "جبهة التركمان في العراق" لم يكن في محله مطلقاً.

٥. مقاربة مرنة اكثر للسياسات العراقية، وعملية البناء الدستوري كانت حصيلتها ظهور استعداد لدى تركيا لقبول الصيغة الفيدرالية للعراق.

لكن ان الدور التركي بالمنطقة قد شابه تغير بالمعايير، فبعكس استراتيجيتها القائمة على البحث عن بديل عن الاتحاد الاوربي، ومن أجل أن تأخذ تركيا دورها الحقيقي من خلال موقعها الجغرافي و الاقتصادي وفي البحث عن الخيارات المناسبة التي تكون، التي تعاني اقتصادات هذه الدول أزمات اقتصادية لأسباب متباينة، إذ تواجه إيران عقوبات اقتصادية أمريكية بسبب برنامجها النووي وتدخلاتها الإقليمية، ولا يتوقع أن تتحسن أوضاعها، أو تدخل في تكتلات اقتصادية ذات معنى ما لم يتم رفع هذه العقوبات.

ويواجه العراق تحديات أمنية وأزمات سياسية عرقلت من فرص النمو الاقتصادية خلال الفترة الماضية، كما تعاني أنقرة أيضاً تدهوراً كبيراً في اقتصادها، مع فقدان عملتها حوالي 45% من قيمتها مقابل الدولار. لذا فإن هذا التكتل قد يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، ولكن بشرط تصحيح الاختلالات الداخلية في كل دولة، والتي انعكست على أوضاعها الاقتصادية.

وتتطلع كل من تركيا والعراق وإيران إلى زيادة حجم التبادل التجاري بينها، حيث تسعى تركيا، التي تعد ثاني أكبر المصدرين للعراق بعد الصين، إلى زيادة قيمة التبادل بينها وبين العراق ليبلغ 50 مليار دولار سنوياً مقابل القيمة الحالية التي لا تتعدى 21 مليار دولار سنوياً، فيما يبلغ حجم التبادل بين إيران وتركيا، حوالي 10 مليارات دولار سنوياً، بينما يخطط البلدان إلى زيادة قيمته ليصبح 30 مليار دولار سنوياً، وفي الوقت ذاته، ترغب إيران والعراق أيضاً في مضاعفة حجم التبادل بينهما ليكون 20 مليار دولار سنوياً.

يلاحظ أن هناك عقبات وأزمات تواجهه وتقف في طريق إتمام ونجاح التكتل الايراني , التركي و العراقي، ويتمثل أهمها فيما يلي [2]:-

المشاكل المائية المزمنة مع العراق: تعاني العلاقات بين الدول الثلاث من توترات بسبب أزمة المياه وتقاسم الأنهار الدولية بينها، حيث يواجه العراق أزمة شح موارده المائية، نظراً لنشاط إيران في تحويل مجاري الأنهار الدولية إلى داخل البلاد، وذلك لمواجهة موجة الجفاف الحالية، غير عابئة لتداعيات ذلك السلبية على العراق. ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لتركيا والتي أقامت على مدار سنوات عدة سدوداً على نهري دجلة والفرات، وهو ما أثر بصورة سلبية على كمية المياه المتدفقة إلى العراق.

وأعلن وزير الموارد المائية العراقي، أن تركيا وإيران قد انتهكتا المواثيق الدولية بخصوص حصة العراق في المياه، مؤكداً أن معدلات الاطلاقات المائية المتدفقة من إيران للعراق وصلت إلى الصفر، فيما أكد الوزير، أن بلاده قد تلجأ

1() سعيد الحاج، السياسة الخارجية التركية.. أسباب التحول وآفاق المستقبل

https://www.aljazeera.net/opinions/2017

2() – فرص نجاح التكتل الاقتصادي المقترح بين تركيا والعراق وإيران , مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة , 2021 ,

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/6915/%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

للمجتمع الدولي إن لم تطلق إيران حصته المائية، في إشارة إلى فشل محادثاته مع إيران وتركيا للاتفاق على بروتوكول لتقاسم المياه. ولا شك أن غياب الاتفاق على تقاسم الانهار الدولية قد يعرقل من فرص إقامة تعاون اقتصادي بين الدول الثلاث.

التنافس التركي – الإيراني المحتمل: تتضارب المصالح التركية والإيرانية بشكل واضح، إذ إن جوهر مشروعهما الإقليمي يقوم على محاولة الهيمنة الإقليمية على جوارهما المباشر، وهو ما وضح في تنازعهما في سوريا والعراق وآسيا الوسطى. ففي سوريا، كان البلدان على وشك الدخول في مواجهة مسلحة في إدلب في فبراير 2020؛ بين الميليشيات المدعومة من إيران والمتمردين المدعومين من تركيا. كما انتقدت طهران في 27 فبراير الماضي، أنقرة بسبب تدخلها العسكري في شمال العراق. وفي منطقة آسيا الوسطى، اتجهت إيران لدعم أرمينيا، في مقابل الدعم التركي لأذربيجان. كما أن المناورات العسكرية التي أقامتها إيران بالقرب من حدود أذربيجان في مطلع أكتوبر الماضي، قد ردت عليها أنقرة من خلال إقامة مناورات عسكرية تركية – أذربيجانية بعدها بعدة أيام.

التنافس الإيراني – التركي على السوق العراقي: يلاحظ أن هناك منافسة شرسة بين البلدين على السيطرة على السوق العراقي، حيث إن تركيا هي المنافس الاقتصادي الرئيسي لإيران في السوق العراقية، فقد تجاوزت صادراتها إلى العراق عام 2019 صادرات إيران. كما استثمرت الشركات التركية حوالي 25 مليار دولار في 900 مشروع إنشائي وبنية تحتية في مدن عراقية مختلفة؛ وذلك في مجالات الطاقة والمياه والصناعات البتروكيماوية، فضلاً عن تزايد المنافسة بينهما في إنتاج الكهرباء في العراق، والتي كانت تهيمن عليها الشركات الإيرانية في السابق.

الدور العربي المتزايد: يلاحظ أن العراق قد اتجه خلال الفترة الأخيرة إلى تعزيز علاقاته بالدول العربية، وقد وضح ذلك في الاقتراب من إتمام مشروع الربط الكهربائي بدول الخليج العربية، وهو الأمر الذي سوف يحد من الصادرات الإيرانية إلى العراق، والتي كانت في جانب منها، تعتمد على تصدير الكهرباء والغاز الطبيعي لتشغيل محطات الكهرباء العراقية، كما أن شراء الطاقة من دول الخليج العربية سوف يكون أرخص من نظيرتها الإيرانية.

ومن جانب اخر، يتطلع العراق إلى تعزيز تعاونه مع مصر والأردن عبر مشروع الشام الجديد، والذي يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الثلاث في إقامة مشاريع اقتصادية، فضلاً عن الربط الكهربائي، إلى جانب استكمال بناء خط الغاز العربي، وهي كلها مشاريع سوف تسمح بتطوير الاقتصاد العراقي، وإلى مزاحمة الاستثمارات العربية لنظيرتها التركية والإيرانية.

لذلك، يمكن القول إنه لم يتبلور بعد تصور واضح من جانب العراق لهذا التكتل الاقتصادي المقترح، فضلاً عن أن كل من إيران وتركيا لم تبديا بعد مواقف واضحة من مثل هذا التكتل، وعما إذا كانتا على استعداد للتعاون من خلال هذا الإطار الثلاثي، أم يظل الإطار الثنائي هو الأفضل لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينهم. وحتى في حالة اتجاه الدول الثلاث إلى تفعيل الاقتراح العراقي، فإنه سوف يواجه بمنافسة من دول عربية، والتي تتجه هي الأخرى للانفتاح على بغداد، وتعزيز علاقاتها بها سياسياً واقتصادياً.

المحور الثالث

مستقبل التنافس الاقتصادي الايراني - التركي في العراق

قد يكون الحديث والبحث في خبايا المستقبل على الصعد كافة شيء معقد وصعب جداً، لكن إذا ما تم هذا البحث وفق معطيات علمية وواقعية مستنده إلى وقائع عملية، يُمكن حينها أن نقترب من الدقة في رؤية وتحليل ذلك المستقبل.

وعلى وفق ذلك، يصعب اعطاء رؤية مستقبلية حول طبيعة التنافس الاقتصادي بين إيران وتركيا في العراق من دون تحليل المتغيرات والمعطيات الواقعية التي تؤثر على مجرى هذا التنافس، والحقيقة هنالك اربعة متغيرات رئيسة تحكم وتتحكم في طبيعة ومستقبل التنافس الاقتصادي الإيراني-التركي في العراق، وهي كالآتي :-

طبيعة النظام الدولي الجديد : تؤثر طبيعة واتجاه التوازنات الدولية على مصالح القوى الإقليمية، حيث مرّ النظام الدولي بأربعة مراحل*، ولكل مرحلة من هذه المراحل قواعد وأركان سياسية واقتصادية خاصة بها تؤثر على مجرى التوازنات الإقليمية، ومنذّ الأزمة المالية العالمية عام 2008، بدأت ملامح وبوادر تنذر بتفكك النظام الدولي القائم بقيادة الولايات المتحدة، وبدأت ملامح عامة وغامضة لنظام دولي جديد يلوح بالأفق، وتتمثل هذه الملامح بصعود قوى دولية تنافس

* تتمثل هذه المراحل بـ(مرحلة ألا توازن ما قبله معاهدة وستفاليا عام 1648، ومرحلة توازن القوى بعد معاهدة وستفاليا، ومرحلة ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية 1944، ومرحلة القطب الواحد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991).

الولايات المتحدة الامريكية على قيادة النظام الدولي، إذ بات جليا أن كل من الصين وروسيا الاتحادية تعمل بكل قوة لإزاحة الولايات المتحدة والسيطرة على النظام الدولي [1].

ونظراً للعلاقة المعقدة والمتشابكة بين مجريات الأحداث في الانظمة الإقليمية والأحداث على مستوى التنافس الدولي، فأن مصالح القوى الدولية الكبرى تؤثر وبشكل كبير على مصالح القوى الإقليمية، لذلك ومع اشتداد التنافس على قيادة النظام الدولي لما بعد جائحة كورونا، انقسم العالم إلى تكتلين أثنين ؛ الأول- بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا، والثاني- بقيادة الصين وروسيا الاتحادية، إذ بدأت كل من هذان التكتلان بالبحث عن حلفاء اقوياء في جميع الأقاليم لمساعدتهم في السيطرة على النظام الدولي، لذا وجدت الولايات المتحدة في تركيا حليفا مهما في منطقة الشرق الأوسط [2]، يمكن ان تدعمه للسيطرة على هذه المنطقة، وبالمقابل وجدت روسيا-الصين القوى الدولية الصاعدة في إيران شريكا وحليفا يمكن دعمه ومساندته للسيطرة على المنطقة [3]. وتبعا لذلك، يرتبط مستقبل التنافس الاقتصادي بين تركيا-إيران في العراق بشكل كبير بمجريات ومستقبل التنافس بين الولايات المتحدة من جهة، وبين الصين-وروسيا من جهة اخرى للسيطرة والتحكم في النظام الدولي

طبيعة الحكومة في العراق : تُعد طبيعة الحكومة العراقية بشقيها التشريعي والتنفيذي مُحدد أساس لمستقبل التنافس الاقتصادي بين إيران وتركية داخل العراق، فمنذُ سقوط النظام العراقي الاسبق عام 2003، لم تشهد السياسة الخارجية للعراق استقرارا في التوجهات والاستراتيجيات، حيث كانت متذبذبة ومتناقضة في احيان كثيرة حول أولويات السياسة الخارجية والعلاقات السياسية والاقتصادية على المستوى الإقليمي.

والحقيقة إن هذا التذبذب وعدم تحديد استراتيجية وأهداف عليا واضحة للسياسة الخارجية العراقية نابع من التنوع والاختلاف في الايديولوجيات السياسية والدينية للأطراف المشاركة في الحكومة، إذ نجد أن كل حكومة عراقية منتخبة منذ أول انتخابات نيابية عام 2005، تضع أهداف وأولويات لسياستها الخارجية منسجمة مع أيمانها وميولها الايديولوجي والديني هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن كل الحكومات العراقية التي تعاقبت على حكم العراق كان لها مبرراتها الاقتصادية والسياسية في توطيد علاقاتها الاقتصادية مع طرف على حساب طرف أخر، وهذا ما يمكن لمسه بشكل واضح عبر تتبع التجارة للعراق مع كل من إيران وتركيا، إذ نجدها في سنوات معينة تزداد مع تركيا على حساب إيران وسنوات أخرى تزداد مع إيران على حساب تركيا [4].

لذلك سوف تكون إيديولوجية الحكومة وميول صناع القرار في الحكومة العراقية تأثير كبير على طبيعة ومستقبل المصالح الاقتصادية لكل من إيران وتركيا داخل العراق.

درجة قوة المصالح المشتركة : تُعد نقاط التقاطع والمصالح المشتركة لكل من إيران وتركيا في الأراضي العراقية عامل مهم جداً في تحديد اتجاه ومستقبل التنافس الاقتصادي في العراق بين تركيا-إيران، إذ يوجد الكثير من المصالح المشتركة بين إيران وتركيا في منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها العراق، حيث تسعى كلٌ من إيران وتركيا في الحفاظ على هذه المصالح وعدم التفريط بها، ومن أبرز المصالح المشتركة والقضايا المتقاطعة بين تركيا-إيران هي الآتي :-

قضية القومية الكردية : تشكل القضية الكردية نقطة بالغة الأهمية لكل من تركيا وإيران، وذلك يعود لسببين [5]: الأول- إن القومية الكردية أحدى الفئات الكبيرة في الشعب التركي والإيراني، والثاني- مخاوف كل من إيران وتركيا بأن تقوم هذه القومية بالاستقلال عن الدولة، مما يؤدي بالنتيجة إلى استقطاع جزء كبير من الدولة سواء التركية او الإيرانية. والحقيقة

1() للمزيد ينظر :عبد علي كاظم المعموري، المواجهة في قلب الأرض (المزاحمة الروسية للولايات المتحدة الأميركية)، (دار روافد، بيروت، 2017).

2() حيدر عبد الجبار حسوني، التنافس السياسي والاقتصادي التركي– الإيراني وانعكاساته الإقليمية، اطروحة دكتوراه، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، 2015، ص 197–198)

3() المدر نفسه، ص 225.

4() ينظر في ذلك : جمهورية العراق–وزارة التخطيط، التقرير السنوي لصادرات واستيرادات العراق، (الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات التجارة، للاعوام 2015–2021). متوافر على الرابط :

https://cosit.gov.iq/ar/2015-11-23-08-01-32

5() للمزيد ينظر : سليمان الوادعي، الساحة الكردية كورقة سياسية بين تركيا وإيران، (مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الخامسة، العدد 14، 2021).

إن قضية إقامة دولة كردية كانت وما تزال حلم القومية الكردية سواء في العراق او تركيا او إيران او سوريا. لذا تُعد قضية كبح جماح القومية الكردية في العراق والتي استطاعت ان تحقق خطوة كبيرة في الاستقلال والحكم الذاتي في العراق نقطة مشتركة للتعاون بين إيران-تركيا. يُنظر خارطة (1).

السوق الاستهلاكية المشتركة والواسعة : يمثل العراق سوقا واسعة لتصريف المنتجات بجميع انواعها، خاصة الغذائية لكل من إيران، وتركيا، فعند النظر إلى الميزان التجاري بين العراق وتركيا-إيران يتضح وللوهلة الأولى أنهُ لصالح تركيا، وإيران وبفارق كبير جدا [1]، إذ تستقطب السوق العراقية نحو (36%) من إجمالي الصادرات الإيرانية إلى الدول المجاورة والعربية مع نهاية عام 2021، بحسب المتحدث الرسمي لمصلحة الجمارك الإيرانية[2]، بينما يُعد العراق أحد أكبر الشركاء التجاريين لتركيا، إذ وصلت قيمة التبادل التجاري إلى نحو (20) مليار دولار مع نهاية عام 2021 [3].

الشركات الاستثمارية : بعد انحلال النظام السابق عام 2003، بدأ العراق يُعيد ترتيب علاقاته مع المجتمع الدولي، ومن ضمنهم الدول المجاورة، ونتيجة لانتقال العراق من الفكر الاشتراكي إلى الفكر الرأسمالي واقتصاد السوق، وما نتج عنه من سياسة الباب المفتوح، تمكنت شركات الاستثمار الإيرانية والتركية في حجز الأولوية للفوز بالمشاريع الاستثمارية داخل العراق في المجالات كافة. وبالرغم من صعوبة تحديد عدد الشركات التركية والإيرانية العاملة في العراق بسبب عدم شفافية المعلومات، إلا أن بعض الدراسات الاستقصائية تحددها بنحو أكثر من (1500) شركة تركية [4]، واقل من ذلك العدد بقليل بالنسبة لشركات الاستثمار الإيرانية العملة في العراق [5]. لذلك تأخذ بنظر الاعتبار كل من تركيا-إيران مصالح هذه الشركات في العراق.

خارطة (1) التقارب الحدودي بين اقليم كردستان وتركيا-إيران

1() ينظر : جمهورية العراق–وزارة التخطيط، التقرير السنوي لصادرات واستيرادات العراق مصدر سبق ذكره. متوافر على الرابط : https://cosit.gov.iq/ar/2015-11-23-08-01-32

2() نقلا عن : السومرية نيوز، قسم الأخبار الاقتصادية، تاريخ الخبر (2022/2/12). متوافر على الرابط :

https://www.alsumaria.tv/news

3() نقلا عن : مركز الجزيرة الأخبارية، قسم الاقتصاد، تأريخ الخبر (2021/4/2). متوافر على الرابط :

https://www.aljazeera.net

) Erdinç Çelikkan, Unrest in Iraq stirs worries over Turkish business links, Hurriyet Daily news, (12-4(6-2014). look at the link: https://www.hurriyetdailynews.com/unrest-in-iraq-stirs-worries-over-turkish-business-links-67723

5() مركز الجزيرة الأخبارية، مصدر سبق ذكره. متوافر على الرابط : https://www.aljazeera.net –

المصدر: مركز الإمارات للدراسات، متوافر على الرابط :

https://epc.ae/ar/details/featured/potential-turkish-military-operation-in-sinjar-challenges-and-possibilities

اتجاهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي : تؤدي طبيعة العلاقات بين العراق وعمقه العربية، وبالاخص دول مجلس التعاون الخليجي، وطبيعة اتجاه السياسة الخارجية لهذه الدول محدد أخر لمستقبل التنافس الاقتصادي بين تركيا-إيران على العراق، إذ اتسمت العلاقة، خاصة في المجال الاقتصادي بين العراق ومحيطة العربي بالتذبذب، أدل دليل على ذلك مستوى التبادل التجاري بين العراق ومحيطة العربي، إذ نراه يأخذ منحنى تصاعدي في سنوات معينة بنما ينخفض هذا المنحنى إلى الاسفل في سنوات أخرى [1] (يُنظر جدول 1)، ويعزى السبب في ذلك إلى حدٍ كبير إلى مستوى علاقة العراق بالدول الجارة غير العربية، ألا وهي إيران، وتركيا، حيث تتخذ العلاقة دالة عكسية بين مستوى علاقة العراق السياسية والاقتصادية مع عمقه العربي وبين علاقته بطرفي التنافس إيران-تركيا.

جدول(1) حجم التبادل التجاري بين العراق والدول العربية للاعوام 2014-2021 (ترليون دينار)

السنوات التبادل التجاري	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حجم التبادل التجاري بين العراق والدول العربية	18	12.5	12	15	7	8.5	6	8
النسبة من إجمالي تجارة العراق	%14	%13	%15	%16	%5.5	%4.5	%5.5	%5.5

المصدر : إعداد الباحثة، وبالاعتماد على : البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2014-2021، صفحات متفرقة).

مجرى التنافس الاقتصادي في المناطق الأخرى : في خضم بحث تركيا عن إمبراطوريتها المندثرة، وسعي إيران لإعادة سطوتها المطلقة على محيطها، لم ينحصر التنافس بين هاتان الدولتان في الساحة العراقية، بل شمل مناطق واسعة وكثيرة، إذ يمتد التنافس الاقتصادي بين إيران-تركيا إلى مناطق في القوقاز واسيا الوسطى[2]، خاصة في (أذربيجان، وارمينا، جورجيا*)، وبحر قزوين**، فضلا عن سوريا [3]، لذا يرتبط مستقبل التنافس الاقتصادي بين إيران-تركيا في العراق بعلاقة تشابكيه مع مجرى واتجاه التنافس بين ايران وتركيا في تلك المناطق.

1() للمزيد ينظر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، للأعوام 2014–2021).

2() للمزيد يُنظر : عمار جمال، التنافس التركي – الايراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 106، ابو ظبي، 2005).

* تنقسم منطقة القوقاز إلى قسمين شمالي وجنوبي، حيث ان الاخير يتمتع بالحكم الذاتي وهو جزء من روسيا الاتحادية، فيما يشهد القسم الجنوبي الذي يشتمل على (ارمينيا، وجورجيا، واذربيجان) تنافس وصراع حاد بين القوى الدولية والاقليمية ومن ضمنها إيران–تركيا. المصدر : رابحي محمد،التنافس التركي –الايراني في منطقة القوقاز للفترة 2000–2016، رسالة ماجستير، (جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017، ص9–15).

** يشمل بحر قزوين على خمسة دول هي (روسيا، إيران، كازاخستان، تركمانستان، اذربيجان)، وتعد كل من كازاخستان، وتركمانستان، مناطق جيوسياسية وموطئ قدم للسيطرة على اسيا الوسطى لكل من إيران – تركيا. للمزيد يُنظر : عبد الصمد سعدون الشمري، و زياد عبد الرحمن الكوراني، الطاقة الناضبة والصراعات الاقليمية، (دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2016).

3() سليمان الوادعي، الساحة الكردية كورقة سياسية بين تركيا وإيران، مصدر سبق ذكره، ص114.

وتبعا لهذه المعطيات الواقعية يمكن رسم رؤية استشرافية حول مستقبل التنافس الاقتصادي التركي – الايراني في العراق، وذلك وفق ثلاثة سيناريوهات :-

بقاء التنافس على ما هو عليه : نظراً للترابط المعقد بين التنافس داخل العراق والتنافس في المناطق الاخرى بين تركيا-إيران، فضلا عن تقييد اتجاه السياسة الخارجية لكل من هاتان الدولتان بالتوافق مع اتجاه السياسة الخارجية لحليفها الدولي (الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادي-الصين)، يمكن أن يبقى الوضع مستقبلا على ما هو عليه من دون تغيير.

حسم التنافس لصالح إيران : يُمكن أن يحسم التنافس الاقتصادي بين تركيا-إيران داخل العراق لصالح إيران، إذ ما توافر شرطان اساسيان : أولهما- أن تبسط الجهات العراقية الموالية إلى إيران سطوتها المطلقة على الحكومة بشقيها التشريعي والتنفيذي، وثانيهما- ان ينحاز النظام الاقتصادي الدولي لصالح روسيا – الصين على حساب الولايات المتحدة.

حسم التنافس لصالح تركيا : كذلك يمكن أن يتجه التنافس الاقتصادي مستقبلا لصالح تركيا، وذلك إذا ما قلبنا الشرطان الاساسيان الخاصان بتمكن إيران مستقبلا.

وبالرغم من ذلك، يبدو، ووفقا للمعطيات العلمية والواقعية سالفة الذكر أن السيناريو الأول هو الأكثر واقعية للتحقق.

الخاتمة

يظهر بوضوح أن التنافس الاقتصادي بين إيران وتركيا في العراق منذ عام 2003 له تأثيرات عميقة وشاملة على السياسة والاقتصاد والأمن في المنطقة. تمثل هذه الفترة من التنافس الاقتصادي المستمر والمتجدد مصدرًا للتحديات والفرص على حد سواء للبلدين وللعراق. إن التنافس في المجالات المختلفة مثل التجارة، والاستثمار، والطاقة، والبنية التحتية يشير إلى الاهتمام الكبير الذي يوليه كل من إيران وتركيا للعلاقات الاقتصادية مع العراق. ومع ذلك، فإن هذا التنافس ليس بالضرورة سلبيًا، بل يمكن أن يكون دافعًا لتحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز التعاون الإقليمي. ومع تزايد التحديات والتغيرات في المنطقة، فإن التنافس الاقتصادي بين إيران وتركيا في العراق يتطلب مراقبة دقيقة وتحليل مستمر للتطورات السياسية والاقتصادية والأمنية. يتعين أيضًا تعزيز الحوار والتعاون بين البلدين لتحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة. في النهاية، يجب أن يكون الهدف الرئيسي لكل من إيران وتركيا والعراق هو بناء علاقات متبادلة مستدامة تعزز التنمية الاقتصادية وتعزز الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها. من خلال التعاون والتفاهم، يمكن أن يسهم كلٌ من الأطراف في خلق مستقبل أكثر إشراقًا واستقرارًا للجميع.

الاستنتاجات

1. تظهر العلاقات الاقتصادية بين إيران وتركيا في العراق تعقيدات كبيرة نتيجة للتنافس المستمر في مختلف القطاعات الاقتصادية.

2. يتأثر التنافس الاقتصادي بشكل كبير بالعوامل السياسية المحلية والإقليمية والدولية، مما يزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي في العراق.

3. تشكل التحديات الأمنية في العراق عاملاً رئيسيًا يؤثر على سير الأعمال الاقتصادية ويضعف الثقة في الاستثمار.

4. رغم التنافس الحاد، إلا أن هناك فرصًا كبيرة للتعاون بين إيران وتركيا في العراق، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الكبيرة وتبادل المعرفة والخبرات.

5. يبرز أهمية تحقيق الاستقرار السياسي في العراق كمفتاح لجذب الاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

التوصيات

1. يجب على إيران وتركيا تعزيز التعاون الاقتصادي في العراق من خلال تطوير الشراكات وتبادل المعرفة والتكنولوجيا. هذا التعاون يعتبر أساسيًا لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتحقيق مزيد من الاستقرار والازدهار في المنطقة.

2. ينبغي على الحكومة العراقية إجراء الإصلاحات اللازمة لتحسين بيئة الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. هذه الإصلاحات تشمل تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير الحماية القانونية للمستثمرين وتعزيز الشفافية في القطاع العام.

3. يجب أن تعمل الأطراف السياسية في العراق على تحقيق الاستقرار السياسي ومكافحة التطرف والإرهاب لضمان بيئة أمنية مستقرة للأعمال الاقتصادية. ينبغي للحكومة العراقية أن تكون قادرة على توفير الأمن والاستقرار للمستثمرين الدوليين والمحليين.

4. ينبغي على العراق تعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق الاعتماد الذاتي في مختلف القطاعات لتقليل الاعتماد على دولتين معينتين. من خلال تنويع الاقتصاد وتعزيز الصناعات المحلية، يمكن للعراق تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتقليل التبعية عن الدول الأخرى.

5. يجب تعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة الموارد الطبيعية والصفقات الحكومية لضمان توزيع الثروات بشكل عادل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ينبغي على الحكومة العراقية أن تكون ملتزمة بمبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد وتوجيهها نحو التنمية المستدامة والعادلة.

6. ينبغي على جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك إيران وتركيا والعراق، تعزيز الحوار والتعاون الإقليمي لتخفيف التوترات وتعزيز الثقة المتبادلة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. من خلال التعاون المشترك، يمكن للبلدان الثلاثة تحقيق مصالحها المشتركة وتعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة.

7. من الضروري تعزيز التنسيق والتعاون الدولي بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، لتحقيق التوازن في المنطقة وتفادي التصعيد الاقتصادي والسياسي. من خلال التنسيق الدولي، يمكن للمجتمع الدولي تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة